

## البنية المكانية واثرها على سياسات التنمية

د. مصطفى جليل ابراهيم الزبيدي

معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

### ملخص البحث:

تمثل البنية المكانية نتاج لتفاعل عوامل عديدة منها الاقتصادية المحتوية للموارد والامكانات الطبيعية المتاحة للحيز المكاني والعوامل البشرية والمرتبطة بحجم السكان والهرم المتكون منه ومستوى التعليم وحجم الحيز نفسه المتمثل بالمساحة ، كل ذلك ينعكس في الفعاليات الاقتصادية الموجودة في الحيز التي تعطي خصائص مكانية وظيفية للمكان الناتج عنه حجم المستقرات وعددها من جهة وخصائص تلك المستقرات من جهة اخرى.

فالبنية المكانية تمثل سلسلة من العمليات ذات النسق التكويني تملك خاصية الاعتماد والاعتماد المتبادل لجملة من العوامل المتداخلة فيما بينها، منها الطبيعية والبشرية والعمرانية تؤثر الواحدة بالآخرى وبدرجات متباينة تتطلب الى وضع استراتيجيات تنموية اعتمادا على الخصائص الوظيفية والمكانية لكل حيز، يعكس ذلك في جذب نوع وحجم الاستثمارات التنموية للأنشطة المختلفة اعتمادا على السياسات التنموية المعتمدة على الخصائص الوظيفية للمكان.

بالتالي فان فرضية البحث تقوم على ان البنية المكانية للحيز له خاصية وظيفية تعطيه صفت التمايز عن الاحيزة المكانية تتطلب السياسات التنموية خاصة لكل حيز تؤثر في التوقيع المكاني للمشاريع الاستثمارية من حيث الحجم والنوع.

لذلك يهدف البحث الى تحليل اهم الخصائص الوظيفية للمحافظات العراقية وما هي السياسات التنموية الخاصة بها والتي تؤثر في حجم ونوع الاستثمار المكاني.

وسينتج البحث المنهجية التحليلية الاستقرائية في تحليل اهم العناصر والخصائص المكانية لتشكل المحافظات العراقية من منظور تخطيطي تنموي و تحديد اهم العوامل المؤثرة السياسات التنموية.

## Abstract:

Represent the structure of spatial product of the interaction of many factors, including economic containing resources and capabilities available natural to come into the spatial and human factors associated with population size and pyramid formed him and the level of education and the size of the space itself represented space, all reflected in the economic activities in space that gives the characteristics spatial and functional place the resulting size human settlements and number on the one hand and those properties human settlements the other hand.

structure spatial represents a series of processes Layout formative owns property dependence and interdependence of a number of interrelated factors among them, including natural and human and physical affect one another and to varying degrees require to put development strategies depending on the functional properties and spatial each into, reflecting in attracting the type and size of investments development of various activities depending on the developmental policies based on the functional characteristics of the place.

Thus, the search based on the hypothesis that the spatial structure of the space has a property and give described functional differentiation spatial development policies require each into private affect the spatial signature of investment projects in terms of size and type.

This research aims to analyze the most important functional characteristics of the Iraqi provinces and what are their own development policies that affect the size and type of spatial investment

And will pursue research inductive analytical methodology in the analysis of the most important elements and spatial characteristics Iraqi provinces to form a development from a planning perspective and identify the most important factors influencing development policies.

## المقدمة :

تمثل المحافظة وحدة ديناميكية تتغير خصائصها وحدودها مع مرور الزمن. ولهذا الجانب أهميته الخاصة، وذلك أن أي تقسيم محدد للمحافظات العراقية ينبغي أن يضع في الاعتبار الطبيعة الديناميكية لعملية التنمية. وعلى هذا فإن أي عملية تقسيم تتم لابد وان تكون مرنة بالقدر الذي يسمح بتعديلها والاستفادة منه في ضوء الظروف المتغيرة. فالمحافظة هي مصطلحا مكانيا لنوع البيئة، حيث تكون عناصرها مرتبة بشكل محدد ودقيق وبالعلاقات ثابتة ذو بعد مكاني وظيفي، واسع بما يكفي لقيام علاقات وظيفية فيما بين مستقرات بشرية متعددة ومتنوعة، وبما يكفي لنشؤ وتطور أنشطة اقتصادية متعددة ومتنوعة، ولذلك تتحدد خصائص المحافظة بنطاق تأثير يعبر عن العلاقات الوظيفية المتبادلة فيما بين مكوناتها ومع المكونات في المحافظات

الأخرى ، على أساس مبدأ الاعتماد والاعتماد المتبادل و هو العلاقة الوظيفية ، ويمثل أساس عملية التأقلم .

#### أولاً : الصفات المكانية الإقليمية :

إن المحافظة عبارة عن منطقة تتميز بطابع خاص من التفاعل بين البيئة والإنسان، وعليه فإن الصفة الإقليمية للمحافظات العراقية لا تقوم على أساس الفصل بين الظروف الطبيعية أو البشرية، ولكن هو نتيجة للتفاعل بينهما، ولا تعتبر الدراسة تخطيطية إلا إذ ربطت بالحيز المكاني وعالجة الإنسان وبيئته وتبادل التأثير بينهما. ومن خصائص المحافظات يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

١. أنها تمثل مكاناً محدداً وتميزاً من الأرض، يمكن أن تعطي مفهوماً آخر إذ أضيف لها صفة معينة.

٢. لا تتحدد المحافظات بمساحة معينة، بل هناك تفاوت وتباين في المساحة، مع وجود علاقات وظيفية داخل المحافظة نفسها ومع المحافظات الأخرى بحيث يمثل خلية حية، بحيث يمكن أن يكون إقليم تخطيطياً.

٣. تمثل المحافظة تعميم اختزالياً عريض لا يحتم التجانس المطلق ولا ينفي قدراً من التنافر، فالمحافظات كوحدات متجانسة إنما تمثل فكرة متعددة المستويات، بحيث تكون كالمتمصل المتدرج، فكما قل عدد الملامح أو الخصائص التي تتخذ كتصنيف اتسعت مساحتها وقلت أعدادها وزادت فرص تكرارها والعكس الصحيح.

٤. هناك طبقات من المحافظات بقدر ما هناك أسس للتقسيم، أحادية بسيطة نوعاً ما كأقاليم المناخية أو التضاريسية، ومركبة كالأقاليم الطبيعية، وأقاليم معقدة والتي تضم الأسس الطبيعية والبشرية، فالوصول إلى المحافظات نجد إن مساحة كل منها تقل وتزداد أعدادها ولا يتكرر أنواعها، دراسة هذه الأقاليم لها أهمية بمكان، بحيث تكون متفاعلة بالحيز المكاني بما فيها من أضداد وأشباه، وهي تقترب إلى فكرة الأضداد المتماثلة والتي تكاد تكون كامنة في جوهر الأشياء.

إن الإقليمية تمثل في حقيقتها تقسيم الدولة إلى أقاليم قوية حية ناضجة، توفر حياة غنية متنوعة مليئة بالفرص المادية والحضارية لأبناء المنطقة، و مستوى متقارب بقدر الامكان من حيث الامكانيات والموارد، بحيث تمثل التوازن المكاني من حيث تحقيق شبكة متناسبة من الفرص الإنتاجية والامكانيات البشرية.

ان التقسيم المكاني يرتبط بأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالحيز أو البعد المكاني المتمثل بالمحافظات يحوي الإمكانيات والمحددات تعطي نوعا من الذاتية للمساهمة في اتخاذ القرارات المحلية وتحديد الأهداف والغايات بالمركزية السلطة.

إن أسس التقسيم هو ارتكاز المحافظة على مدينة مركزية لها علاقات وظيفية مع المحافظة، ومع الشبكة الحضرية التي تحويها المحافظة من جهة أخرى، وارتباطات مع المدن و المحافظات الأخرى. ويتمثل الارتكاز الثاني على إمكانية إيجاد محافظات متقاربة الإمكانيات من حيث الحجم والثقل، متضمنا ( المساحة والسكان والمدن والموارد) لتكون ذو صفة تكافئية ومتوازنة للحد من ظاهرة التضخم بينها.

ان الوسيلة لتحقيق ذلك هو إتباع أسلوب التجميع بين الوحدات الإدارية الرئيسية ( المحافظات ) متجانسة التركيب ومتجاورة الجغرافية، ذو ترابط وظيفي، بحيث النتيجة تكون اختزال أقاليم الدولة الرئيسية إلى عدد اقل من قدر اكبر، مع إمكانية الاحتفاظ على التدرج الهرمي الإداري لكل وحدة محلية وكوحدات محلية أدنى، وبالتالي إمكانية استبدال التدرج والتقسيم الإداري الثلاثي درجات ( ناحية، قضاء، محافظة) إلى تدرج أو نظام رباعي أو هرم ذي سلمات الأربع ( ناحية، القضاء، المحافظة، الإقليم ١ )، مع الاحتفاظ بالحدود القائمة للأقسام الإدارية السابقة بخطوطها العريضة، وإدخال التعديلات الواجبة أصلا أو المترتبة كنتيجة.

إن خاصية تقسيم هذه الوحدات تكمن في اتفاقها مع حقائق المجتمع الحديث، بحيث تتبثق تلقائيا من علاقاته وارتباطاته، تضم وحدات كاملة من الشعور الاجتماعي، تمثل باختصار مناطق من الحياة المشتركة إي أن تكون مناطق حياة وتفاعل بشري ذات ضغط عال، يجمعها في وحده اقتصادية تتبع الوعي والشعور الإقليمي، وذلك في إطارات جغرافية واضحة الحدود بقدر الامكان ( حمدان، ص ٥٤٨).

إن الهدف الرئيسية للتقسيم المكاني تتلخص في التحليل والتخطيط، عليه فان معايير التقسيم تعتمد على التجانس والعلاقات المتبادلة، بحيث عند وضع هذه الهدفين والمعياريين بجدول يعطينا أربعة أنواع من الأماكن.

الأسلوب		الهدف	
		التحليل	التخطيط
المعيار	علاقة	إقليم علاقة	إقليم تخطيط
	تشابه	منطقة متجانسة	منطقة مبرمجة

<sup>١</sup> يستخدم كلمة محافظة كتعبير عن التقسيم الإداري وإقليميا كتعبير تخطيطي للحيز المكاني حاويا للمحافظة وسلمها الإداري الأدنى..

إن الإقليمية هي التوازن الجغرافي، أي عدالة التوزيع المكاني، بمعنى تحقيق شبكة من الفرص الإنتاجية والقيم البشرية المتكافئة. بحيث يتم من خلالها التقريب أو إذابة الفروق الطبقيّة بين الأقاليم إلى أقصى حد يمكن أن تسمح به طاقاتها الكامنة، وهي تقسيم الدولة إلى أقاليم قوية وناجحة. تتوفر فيها حياة غنية ومتنوعة، مليئة بالفرص المادية والحضارية للسكان فيها. بحيث يشارك أبناء الدولة أو الوطن جميعاً في مستوى متقارب بقدر الإمكان من المعيشة والحضارة والإمكانيات (Dickinson, 1974, p712).

قد يستخدم مصطلح الإقليمية للتعبير عن النظام الإداري القائم في دولة ما، ويشتمل هذا المفهوم كذلك على الآلية التي يتم من خلالها صنع القرار داخل هذا النظام وقنوات سيرها. وبعبارة أخرى تشير إلى تجزئة الخطط القومية لتنفيذ المشاريع والخطط الإقليمية، إما عن الصعيد الاجتماعي، فيقصد بالإقليمية تعزيز مشاعر الانتماء والولاء عند الأفراد والجماعات للأقاليم التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها بدلاً من أن يكون هذا الانتماء موجهاً للبلد بشكل عام (الدليمي، ص ٢٤، ٢٠٠١).

إن أنواع الأقاليم تختلف تبعاً للخاصية المعتمدة في تحديد الأقاليم، فهي تتنوع من أقاليم ذات خاصية واحدة إلى متعددة الخصائص اعتماداً على أسس ومعايير التقسيم، فعملية تحديد معالم الإقليم يتصل اتصالاً مباشراً بأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالإقليم باعتبار البعد المكاني لعدد من المشاكل التي يجرى حلها في نطاقه. كما أنه يمثل البعد المكاني لعدد من المصالح المترابطة التي يفضل إن يمنح الإقليم من خلالها نوعاً من الذاتية لغرض المساهمة في عملية اتخاذ القرارات المحلية، وحل مشكلة لامركزية السلطة.

إن التقسيمات المستخدمة تقوم على أساس عدد من المعايير والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها أن تميز الأقاليم عن بعضها، وبذلك تسهل عملية التعامل مع كل إقليم حسب واقعة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والموضوعية والمعايير التي يمكن اتخاذها أساساً لتحديد الرقعة الجغرافية لكل إقليم والتي تتألف من عدة، فعملية تقسيم الأقاليم تتم بالاعتماد على الغاية منها وعلى وفق أسس ومعايير محددة وبطرائق متعددة. وهذه من شأنها أن تضع حدود حركية للأقاليم وبما يتلاءم والغاية، حيث أن بالإمكان تشبيه عملية التقسيم بالتجميع العنقودي للعوامل البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية الإدارية، والسياسية والامتداد مساحي يمكن معه التمييز الواضح لوجود الشخصية المنفصلة لذلك الامتداد ضمن الكل، فعملية التقسيم يمكن إدراكها وتطويرها كأى ظاهرة تتكون وتأخذ شكلها، وبالإمكان استخدام عدد من الأساليب في

عملية تقسيم الأقاليم المختلفة، كما وان عملية اختيار أي من الأساليب يكون مرتبط أساسا بالهدف من هذه التقسيمات الإقليمية. كما وان المقياس المستخدم يرتبط أيضا بالبيانات المتوفرة إن هدف الدراسات التخطيطية المعاصرة لم يعد يقتصر على التصنيف ، بل ذهب إلى ابعده من ذلك ، فهو يعمل على التحقق من صلاحية التقسيمات الإقليمية إذا كانت قائمة من جهة ، ويعتمد إلى تخطيط الحدود عبر مناطق انتقالية بين الأقاليم من جهة أخرى ، وذلك نظرا للاختلاف في درجة تماثل صفة التجانس في أنحاء الإقليم الواحد عموما وظهور هذه الدرجة على اقلها عند مناطق تجاور الأقاليم مع بعضها. ومفهوم التجانس يكون نسبي ولا يضعف بالفروقات الكبيرة ( نوعيا وكميا ) بالظروف بين الأقاليم و المتعلقة بالظروف السائدة في كل إقليم عندما يكون هنالك تجاور مكاني . وتبرز الصعوبة أمام تعيين حدود الأقاليم المتجاورة مكانيًا ، وان تعيين خط الحدود بين إقليم وآخر يتطلب تحديد موقع الوحدات المساحية في كل إقليم من الأقاليم المتجاورة ، وذلك على أساس من التماثل في الصفات حيث إن لكل إقليم صفات يتمتع بها ويعرف هذا في علم التصنيف بالتحديد . وعليه يمكن القول بان مفهوم الإقليمية في الجغرافية يتعدى كونه مرادفا للتصنيف ، و إنما يقع ضمنه مفهوم آخر وهو مفهوم التحديد ، وبعبارة أخرى ، إن الإقليمية مرادفة لكل من التصنيف والتحديد.

#### ثانيا : المدينة وإقليمها ...

هناك تفاعل وثيق بين المدينة ومحيطها، فالعلاقة المتبادلة بين المدينة وإقليمها التابع لها، يمثل في حقيقته الإقليمية، فجوهر فكرة المدينة هو إنها تخدم منطقة تابعة لها، والأصل في وظيفتها هو الجانب الإقليمي، يقود إلى تكوين مركب إقليمي، فالتنظيم الداخلي للهيكل المكاني يقوم على أساس التباين بين أحجام المدن وتركيبها ليدخل التخطيط الحضري في هذا، فيما يمثل التخطيط الإقليمي منسق والمحافظة للتوازن بينها، لتكون النتيجة عدالة سياسية ومادية متكاملة. إذ كان التخطيط الإقليمي يمثل البعد المكاني لعملية التنمية، من خلال تحديد الموقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات القائمة على أفضل العلاقات، فانه يقوم على ثلاثة أبعاد:

الأول : البعد بحجم الموارد... يعتبر الحجر الأساس للعملية التنموية والذي يعكس نفسه على التفاعل للعلاقات المكانية التي تربط بين الظواهر وتشكل الأنماط التوزيعية التي يأخذها هذا التفاعل.

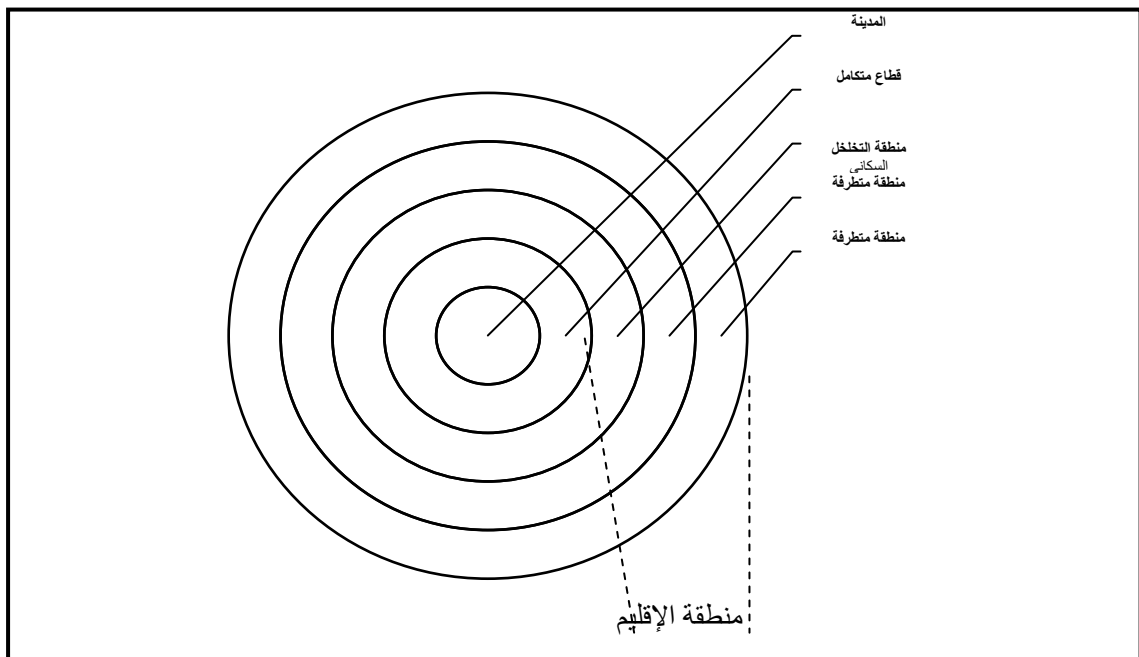
الثاني: البعد الزمني... إن ما تفرضه العملية التنموية وما يترتب عليه ضرورة فترات زمنية مختلفة لأجزاء عملياتها .

الثالث: البعد المكاني... لا يمكن للتنمية أن تتمحور دون وجود وعاء مكاني يحتويها، لتتجسد أثارها في البنية المحيطة لها وبدرجات متفاوتة ومستويات متباينة بمعنى آخر إن كانت التنمية تبدأ كمفهوم بالفكر فإنها تنتهي بالجغرافية و تتجسد بالمدينة.

عليه فإن كان التخطيط الإقليمي يحاول إيجاد نوع من التوازن الإقليمي وتقليل الاختلال وبالتالي تحقيق مبدأ العدالة، فإن الكفاية تكون مرافقة للتخطيط الإقليمي على المستوى المحلي، بمعنى آخر التخطيط داخل إقليم والذي يهدف إلى التخطيط بالعناصر التي يحويها الإقليم نفسه من خلال تحقيق التوازن بين الشبكة الحضري للمدن من جهة وعلاقة المدينة مع إقليمها من جهة أخرى.

إن كل الخطط للتقسيمات الإدارية على كل المستويات تبدأ من مدينة كنواة وقاعدة للإقليم التخطيطي وكل وحدات التخطيط الإقليمي تدور حول مدينة مركزية مسيطرة، فعناصر الهيكل المكاني يمكن تحديدها بـ ( مساحة من الأرض و نواة مركزية وشبكة من الطرق )، فالدور الإقليمي للمدن هو الأساس، فالأصل بالمدينة تقديم الخدمات الإقليمية والتي تتفاوت بإحجامها وأهميتها حسب حجم المدينة، مع تنوع الأنشطة الاقتصادية بها مما يكون علاقات اقتصادية بين المدينة وظهيرها جاعل إياه إقليم حركة، فارتباط المدينة بالشبكة الحضرية بشبكة من الطرق المحلية والإقليمية (علام، ١٩٩٥، ص ٢٨).

بالتالي لا يمكن وضع تصور تنموي للحيز المكاني إلا من خلال فهم وتحديد محاور أربعة:  
الأول... النمو الحضري  
الثاني... هيكلية المدينة.  
الثالث... الشبكة الحضرية.  
الرابع... السياسات الحضرية والإقليمية.



ويمثل التخطيط الحضري وسيلة لتحقيق التوازن و التوازي بين خطط التنمية الحضرية والإقليمية، فتنظيم العلاقة بين الإنسان وبيئته يتم عن طريق التنظيم المكاني النسبي للمراكز العمرانية، من حيث أبعادها وأحجامها ووظائفها والذي يعطي معنى للعلاقة بينها وبين التخطيط الإقليمي، بمعنى آخر هناك روابط بين توزيع السكان والبيئة والأنشطة الاقتصادية ونمط المستقرات البشرية، عليه فان عملية اللامركزية التي تهدف إلى تحقيقها التنمية الإقليمية، لا يمكن أن تتجسد مكانيا إلا من خلال إعادة النظر في ادوار المراكز والمستقرات البشرية ووظائفها، لذلك لا بد من اخذ المخططات الأساسية للمدن واحتمالاتها بالاعتبار عند تحديد الأهداف والسياسات التنموية، فهناك علاقة بين التطور التنموي وتطور التنظيم المكاني، وعلى ذلك يذهب هرمانسن وفريدمان على إن التنمية بمراحلها الأولى بوجود توافق بين نمط توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والنمط التوزيعي للموارد الطبيعية، ليختل هذا التوافق بمرحلة تالية من التطور التنموي، إذ يتخذ التنظيم المكاني طابع التركيز السكاني والأنشطة الاقتصادية بعدد محدد من المراكز الحضرية، و يؤكد بري إلى انه بالمراحل المتوسطة من التنمية ولاسيما بمرحلة الانطلاق تتميز بظاهرة المدينة الأم أو الرئيسية والتي تعمل على اختزال الحيز التنموي على مستوى بؤري، ويؤكد ميردال على إن قوى السوق تعمل على تركيز السكان والنشاطات الاقتصادية بنقاط محدودة ( خير، ٢٠٠٠، ص ٢٢٦).

إن ظاهرة التركيز والاختزال بالتنظيم المكاني، تعمل على عرقلة مسيرة التنمية مما يؤكد على إعادة النظر بالتنظيم المكاني خلال فترات زمنية مختلفة، من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والمكاني ليدخل التخطيط التنموي بتحديد نمط تصوري لديناميكية التنظيم المكاني بحيث يمكن التنبؤ بفاعليته في دعم العملية التنموية.  
ثالثا : العناصر الرئيسية المؤثرة في جذب الاستثمارات..

١. الجانب الكمي: كمية الاموال ( التخصيصات ) التي تحدد لوحدة لانجاز نشاط معين من جهة وحجم المردود من جهة ثانية.

٢. الجانب النوعي: تحديد نوع النشاط والمطلوب انجازه بالكمية المخصصة.

٣. الجانب الزمني: وهي المدة الزمنية المحددة لانفاق الكمية للنشاط المحدد لها والبعد الزمني لقياس تاثير الاستثمارات.

٣-١ : اسس تقسيم التخصيصات الاستثمارية.

١. التقسيم الاداري: على اساس التقسيم المكاني ( الوحدات الادارية ، الاقاليم – المحافظات – الاقضية)

٢. التقسيم الاقتصادي: على اساس النشاط الاقتصادي ( الصناعي – الزراعي – التجاري



٣. التقسيم النوعي: اعتمادا على نوع النشاط ( رئيسي او ثانوي مثلا التعليم العالي رئيسيا فيما تمثل الجامعات والدورات التطويرية ثانوي).

٤. التقسيم الوظيفي: كالسلطات والادارات العامة ووزارة الدفاع والامن القومي .

٣-٢: ماهية تقييم كفاءة التخصيصات الاستثمارية.

تقوم على اساس تقويم الاداء على النشاط الجاري والنشاط الاستثماري اعتمادا على النتائج التي يتم التوصل اليها كمادة لغرض التحليل العلمي لابرار مدى كفاءة الادارة بدراسة العلاقة بين الموارد المستخدمة والاهداف المتحققة في ضوء المعايير والخطط التي سبق وضعها.

لذلك يعبر تقييم الاداء عن تحديد نشاط المشروع لما هو مستهدف وقياس النتائج المخططة ومقارنتها بالاهداف المرسومة مسبقا واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيحها.

٣-٣: مؤشرات تحليل كفاءة التخصيصات الاستثمارية.

تعرف المؤشرات بانها متغير كمي ونوعي يوضح مدى تحقيق الهدف ضمن اطار زمني ومكاني محددين.

وهي استنتاجات يمكن استنباطها من البيانات المقدمة وقد تتضمن مقارنة مع اسس موضوعة مسبقا او نسب او اتجاهات عامة او احكام مبنية على اساس الخبرة الفنية، وهي تختلف باختلاف المستوى الذي يجري عنده للتقويم كما تتاثر المؤشرات بطبيعة النشاط الذي يتم تقويم ادائه وتتمثل في :

١. الاقتصادية: هو الذي يهتم بتقليل تكلفة الموارد المملوكة او المستخدمة الى ادنى مستوى ممكن مع اخذ النوعية او الجودة المناسبة بعين الاعتبار ويعني هذا العنصر باختصار ( الانفاق باقل ما يمكن ).

٢. الكفاءة: فتهتم بالعلاقة ما بين الموارد و المخرجات من خلال تحديد ما هو مدى تحقق الحد الاقصى من المخرج بالنسبة لمدخل معين، بمعنى اخر ما هو مدى استخدام الحد الأدنى من المدخلات للوصول الى تحقيق مخرجات ملائمة ويعني هذا العنصر باختصار ( الانفاق بصورة سليمة ).

٣. البعد الزمني: وتتمثل بالمدة الزمنية التي يتم بها الانفاق من جهة والفترة الزمنية لنتائج التخصيصات، وهو يتطابق الى حد كبير مع العنصر الثالث من عناصر تحديد التخصيصات المالية.

٤. البعد المكاني: ويقصد به ما هو حجم المكان المستفاد من التخصيصات الاستثمارية.

او يمكن تحديدها بمعنى اخر في :

١. الانتاجية: وهي التعبير عن المدخلات والمخرجات بوحدات كمية، و التعبير عنهما بنسبة وذلك بنسبة المخرجات الى المدخلات وتسمى بمؤشرات المدخلات والمخرجات.
٢. الفاعلية: وهي وصف العلاقة بين النتائج التي تحققت وما يهدف لتحقيقه بمؤشرات الناتج.
٣. النوعية: وهي قياس لجودة المنتج او الخدمة المقدمة، ويتم قياسها عن طريق مجموعة صفات كالذقة او الاكتمال للمنتج او الخدمة ودرجة التعقيد.
٤. التوقيت: اي تقويم للوقت المستخدم في انتاج المنتج او تقديم الخدمة وتسمى المؤشرات الزمنية.
٥. الحجم: ويقصد به حجم النشاط و المجتمع المستفاد من التخصيص وما هو مدى التأثير المكاني له من جهة اخرى وتسمى بمؤشرات قياس التأثير.

### ٣-٤: انواع المؤشرات.

١. المؤشرات العامة: وهي التي يمكن الاسترشاد بها في تقويم عما للمنشأة على اختلاف انواعها وهذه المؤشرات منها ما هو داخلي مثل مؤشرات الانتاج والانتاجية والتسويق والافراد والفاعلية. ومنها ما هو خارجي مثل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.
٢. المؤشرات الخاصة: وهذه المؤشرات ترتبط بشكل وثيق بخصوصية نشاط المنشأة او الوحدة الاقتصادية وتعتمد المؤشرات على البيانات والمعلومات ومدى صحتها وتوفرها واعدادها، وهناك خصائص للبيانات المتوفرة لدى الوحدة من حيث توفرها وملائمتها الزمنية فانه يصبح بالامكان بعد اعدادها وتجهيزها ومعالجتها بالطريقة السليمة والملائمة للحصول على معلومات ومؤشرات منطقية تساعد ادارة المنشأة بالتخطيط ومراقبة وتقويم الاداء.

### ٣-٥: خصائص المؤشرات.

١. مادي يعكس المحتوى الاساسي للهدف بصيغ واضحة.
٢. المقبولية اي ان الآثار والمشاهد تنتج مباشرة من خطة استراتيجية.
٣. موجهة للهدف من خلال تحديد ما هو متوقع من حيث النوعية والكمية والزمن والموقع.
٤. الاستقلالية اذ ينطبق استخدام المؤشر على هدف وحيد.
٥. امكانية القياس والتقييم.

**٦: قياس الكفاءة.**

ويقصد به كيفية الاستعمال المناسب للموارد في اي مشروع لاغراض انتاج السلع او الخدمات ، بمعنى اخر هي نسبة للمخرجات بعملية الانتاج الى المدخلات ( الانتاجية = المخرجات / المدخلات ) .

بذلك فان ارتفاع الانتاجية للمؤسسة يدل على ارتفاع نسبة المخرجات الى المستخدم من الموارد والتي تتخذ ثلاث اشكال:

١. زيادة قيمة المخرجات النهائية مع بقاء قيمة الموارد المستخدمة.
٢. بقاء قيمة المخرجات النهائية ثابتة مع انخفاض في قيمة الموارد المستخدمة.
٣. انخفاض قيمة المخرجات النهائية يقابلها انخفاض قيمة المواد المستخدمة بنسبة اعلى.

**٣-٧: قياس الانتاجية: يتم قياس الانتاجية من خلال ثلاثة اشكال.**

١. الانتاجية الكلية: والتي تمثل النسبة بين الانتاج الكلي والمدخلات الكلية التي ساهمت

بتحقيق الانتاج سواء اكان سلعة ام خدمة

الانتاجية الكلية = مخرجات المؤسسة ككل / المدخلات الكلية المستعملة ( العمل، راس المال، المواد الاولية .. الخ ) .

وكذلك يمكن ان تكون المدخلات معبر عنها بوحدات نقدية والمخرجات عبارة عن عدد من الوحدات، وما يعاب على هذه الطريقة انها لا تبين العلاقة المتداخلة ما بين عناصر المدخلات والمخرجات.

٢. الانتاجية الجزئية: وهي تمثل النسبة بين اجمالي المخرجات واحد عناصر المدخلات

الانتاجية الجزئية = اجمالي المخرجات / عنصر واحد من المدخلات ( العمل / المواد / راس المال ) .

٣. الانتاجية متعددة العوامل: وهي نسبة اجمالي المخرجات الى مجموع اكثر من عنصر من

عناصر المدخلات التي يطلب قياس تأثيرها او علاقاتها مع المخرجات

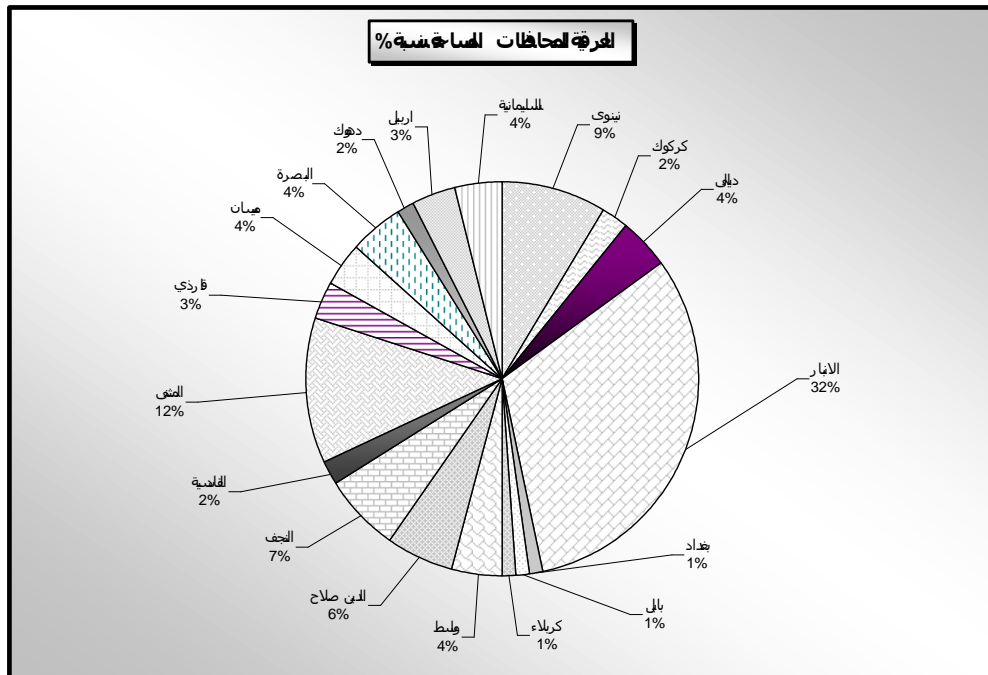
الانتاجية للعوامل المتعددة = اجمالي المخرجات / عدد محدد من عنار المدخلات.

## قطاع التعليم

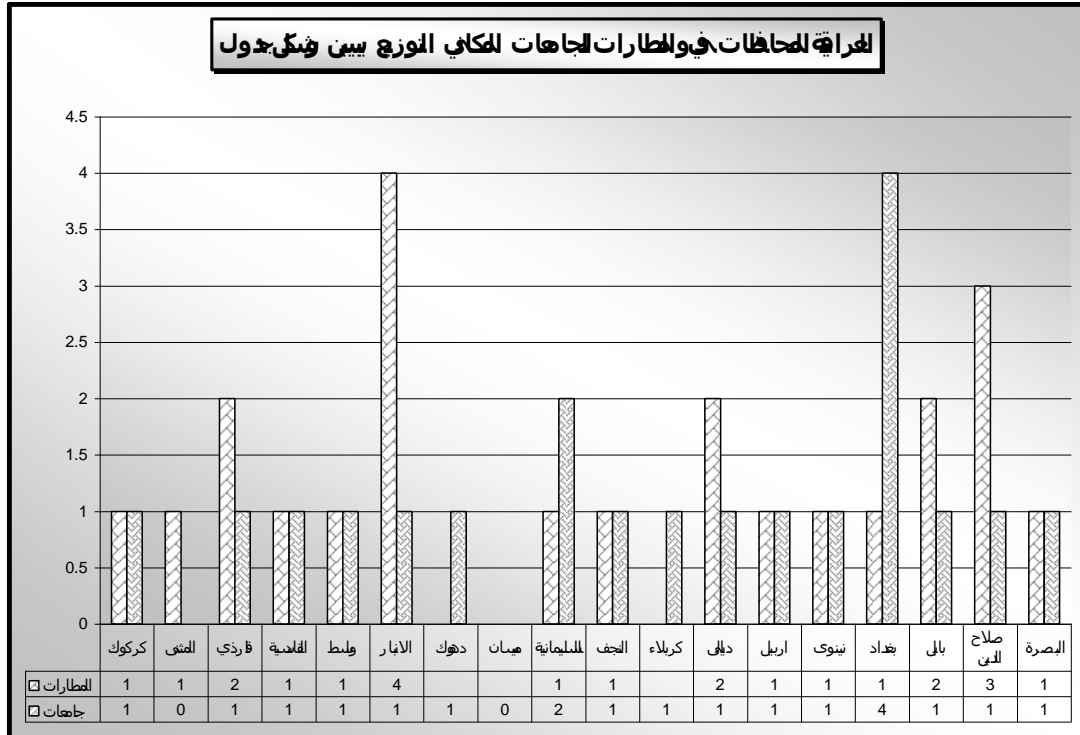
النسبة		النوع
		التعليم العالي
		التعليم الثانوي الاكاديمي
		التعليم الثانوي المهني
		انشاء المدارس
		الجامعات
		برامج التطوير

## رابعاً: الخصائص الوظيفية للمحافظات العراقية :

يضم العراق ضمن تقسيماته الإدارية (١٨) محافظة شرعت ضمن قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ الذي ينص على تشكيل المجالس المحلية للمحافظة، ووفقاً لهذا التقسيم الإداري فإن مراكز المحافظات العراقية تمثل مدنه الكبرى يتبعها أداريا العديد من المدن الأقل مستوى ضمن مركز القضاء والذي يتبعه مجموعة من القرى والقصبات الزراعية والنائية ضمن إطار مركز الناحية، وبطبيعة هذا التسلسل الهرمي جعل لكل مدينة من المدن الكبرى توابع حضرية وريفية يتوزع عليها السكان جغرافيا وبحسب البيئة الطبيعية للمكان، يتوزع سكان العراق من ناحية السكنى والتوزيع البيئي الى نسبة (٣٤%) يسكنون مراكز المحافظات ومراكز الاقضية ومراكز النواحي فيما يشكل سكنه الأرياف والضواحي الحضرية الأخرى نسبة (٣٥%) وبذلك يشكل سكان المناطق الحضرية نسبة (٦٥%) مقابل نسبة (35%) للسكان الريفيين والمناطق الأخرى.



من خلال الجداول اعلاه، فان الخصائص الوظيفية للمحافظات العراقية تتباين من حيث الحجم والنوع، وبأسلوب كمي فان البحث يضع مصفوفة تبين الخصائص الوظيفية للمحافظات العراقية.



## الخلاصة:

إن محصلة التنمية المكانية هي تحقيق الرفاهية للحيز الذي تتواجد فيه كالدخل الفردي و الحصول على الخدمات الاجتماعية في نطاق النظم القانونية والإدارية السائدة، وتعدد الأنشطة التي تشملها عملية التنمية كما ترتبط بروابط اقتصادية واجتماعية وإدارية وسياسية تستلزم هذه الروابط بالضرورة بعدا مكانيا معيناً هو الإقليم مع تحقيق نوعاً من التخصص الوظيفي بهذه الأنشطة، يقود إلى تمركز العلاقات بهذا البعد المكاني والاتجاه إلى قطب رحوي يمثل مركز الإقليم بحيث يكون مركز اقتصادياً واجتماعياً يحدد الأبعاد الإدارية للاستقرار الحضري من جهة والتركيب الفيزيائي للمستقرات البشرية ومخططاتها الأساسية من جهة أخرى.

إن المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، لن يستقيم أمرها إلا بالتنمية العمرانية والتي تمثل قم الحياة المجتمعية ونقطة تبلور الحيوي وأدوات التكامل الوظيفي بين المدينة ومحيطها بما يوصل العملية التنموية إلى تفاعل عضوي وتكامل حيوي

إن سياسات مراكز النمو ومراكز الخدمة هي أكثر السياسات الإقليمية والإنمائية شيوعاً. ويتمثل الهدف الرئيسي لسياسات مراكز النمو في إضفاء الطابع اللامركزي الانتقائي على الاستثمار الإنتاجي، أما سياسات مراكز الخدمة، فتهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المدنية، وضمان التوزيع الأكثر توازناً للمستوطنات المدنية. وأحياناً تسمى سياسات مراكز الخدمة، التي تغطي المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم ومراكز الخدمة الإقليمية، بسياسات تنمية أسواق المدن. وتركز كثير من البلدان على مراكز الخدمة الإقليمية، التي تم تعريفها على أنها تلك الأماكن الأساسية المركزية الموجودة في أدنى التسلسل الهرمي للأماكن المركزية، والتي تساهم بشكل مباشر في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمنتجين الزراعيين. لذلك فإن سياسات مراكز الخدمة التي يزيد انتشارها يمكن أن تكون مكملة لإجراءات الإصلاح الزراعي، حيث أنها تنتج سبيل الوصول إلى المدخلات والخدمات الزراعية، بما في ذلك التسويق. ويمكن لهذه المراكز أن تقوم بما يلي:

- (أ) إنشاء نقاط اتصال إنمائية في المناطق غير المتقدمة النائية من القطر.
- (ب) الإسهام في تحقيق التكامل بين الأنشطة الإنمائية على المستوى المحلي.
- (ج) تنشيط تنمية مراكز النمو الخلفية وضمان نموها بطريق فعالة.
- (د) تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحيطة.

وهذه الأنشطة تكون مكملة لإجراءات اللامركزية و يتم استخدام مجموعة من الأدوات لتشجيع تطبيق اللامركزية الصناعية على مراكز الخدمة، وكذلك على المدن الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الخدمات الحضرية إلى المراكز الخلفية. ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما:

- (أ) الأدوات المتصلة بالبنية الأساسية: والتي تُصنّف أحياناً على أنها أدوات غير مالية، والتي عادة ما تشمل توفير البنية الأساسية المادية وتقديم الخدمات للشركات وقوة العمل بها، وتوفير المرافق الصناعية بصورة مباشرة بما في ذلك المواقع والمشاعل أو المباني الصناعية، وتتخذ الإجراءات لمنع التنمية العشوائية والزيادات التضخمية في قيم الأراضي في مراكز النمو.
- (ب) الأدوات المالية: والتي عادة ما تشمل تقديم الدعم للاستثمارات، بما في ذلك العلاوات الضريبية والمنح والقروض، والائتمان الرخيص، والدعم لتكاليف إنشاء المصانع الجديدة، بما في ذلك المنح التي تقدم لتغطية نفقات الإزالة، والدعم لمصاريف التشغيل مثل الاجازات الضريبية، ودعم جدول الرواتب والإعفاءات من رسوم الاستيراد، والغرامات المالية للتواجد في المدن الكبيرة، بما في ذلك الممتلكات وضرائب جدول المرتبات.

ان إضفاء عملية الطابع اللامركزي على النظم الحكومية عن طريق ثلاثة محاور، هي إضفاء الطابع اللامركزي على الحكومة المركزية، وعلى الحكومة المحلية، واللامركزية المكانية، مما شجع على التنمية الاقتصادية خارج المراكز الحضرية الرئيسية، كما شجع نظام اللامركزية عموماً على إتباع أسلوب التخطيط الإنمائي الإقليمي القائم على الأقاليم الإدارية والذي يسمى أحياناً بالتخطيط الإنمائي المتكامل. ويضم هذا عادة المستقرات الريفية والمستقرات الحضرية الصغيرة، أما تركيزه فيكون عادة على مستوى القسم. وهناك أيضاً لا مركزية مالية، وهي تجعل الإدارة أكثر قرباً من الناس، وتُحوّل الحكومات المحلية بعض السلطات الضريبية والمسؤولية عن الإنفاق مما يسمح لها باتخاذ القرارات المتعلقة بمستوى وشكل الإنفاق من الميزانية.

ان السياسات الحكومية اللامركزية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات المستقرات، حيث يكون لكل قسم ولكل مركز حضري صغير أو متوسط يكون بمثابة عاصمة. وهناك سياسات حكومية مركزية هي إدخال نظام اللامركزية على مكاتب القطاع العام والوظائف بحيث تكون بعيدة عن المدن "الرئيسية" وتأخذ شكل العواصم الإقليمية، أو مراكز خدمة الأقسام، وبذلك تدعم الروابط الخدمية، بين المناطق الريفية والمناطق المدنية. حيث أن تواجد الناس، بما في ذلك الفقراء، في مركز اتخاذ القرار وفي العمليات الإنمائية يساهم في التنمية المستدامة، كما أن مشاركة المجتمع المحلي تخلق الثقة والإحساس بالتمكّن داخل المجتمع المحلي.

## المصادر:

١. جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٧.
٢. (الدليمي، خلف حسين، التخطيط الحضري، اسسو مفاهيم، كتاب مطبوع، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠١).
٣. (علام، خالد، تخطيط المدن، كتاب مطبوع، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٥).
٤. (خير، صفوح، الجغرافية موضوعها ومناهجها واهدافها، كتاب مطبوع، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠).